

صندوق تنمية العراق
تقرير عن النتائج الفعلية المتعلقة
مع حساب مقبوضات وعائدات النفط
للفترة من ١ كانون الثاني إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥

تقرير عن النتائج الفعلية المتعلقة مع حساب ومقبوضات عائدات النفط

إلى حكومة العراق

ألي المستشار الدولي لمجلس رقابة صندوق التنمية العراقي

لقد أنجزنا الإجراءات المذكورة في الملحق أ المرفق والتي اتفق عليها مع حكومة العراق ومجلس المشورة والمراقبة الدولي لصندوق تنمية العراق فقط من اجل مساعدتكم في تقييم التزام صندوق تنمية العراق بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ الفقرات ٢٠ و ٢١ للفترة من ١ كانون الثاني إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ كانت حكومة العراق مسؤولة عن التزام صندوق تنمية العراق بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ .

أن هذا الاتفاق بإجراءاته المتفق عليها تم إدارته استنادا مع المعيار الدولي على الخدمات المتعلقة ٤٤٠٠ ، الالتزامات لإنجاز إجراءات متفق عليها بشأن المعلومات المالية مع معايير المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا حول التدقيق الحكومي .

أن كفاية هذه الإجراءات هو فقط مسؤولية تلك الأطراف المحددة في هذا التقرير ولم نجري تقرير عن كفاية الإجراءات التي وصفت بالملحق أ ليس المطلوب له هذا التقرير أو لأي غرض آخر .

١- مطابقة مبيعات التصدير إلى سجل استاذ مبيعات شركة تسويق المنتجات النفطية والى مصرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

١-١ الأجراء

حصلنا على قائمة مبيعات تصدير النفط (نפט خام) منتجات نفطية (بصورة رئيسية نفط اسود) وغاز طبيعي من قبل شركة تسويق المنتجات النفطية للفترة من ١ كانون الثاني إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ بالتزام العراق بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ وقارنا هذا المجموع بسجل استاذ مبيعات شركة تسويق المنتجات النفطية (SOMO).

النتائج

١-١-١

بما انه لا توجد بنية تحتية في العراق لتصدير الغاز الطبيعي إذن لا توجد مبيعات تصدير الغاز الطبيعي من العراق.

٢-١-١

وجدنا أن مطابقة سجل أستاذ مبيعات SOMO مطابقة لقائمة مبيعات تصدير النفط والمنتجات النفطية لـ SOMO للفترة من ١ كانون الثاني إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ .

٣-١-١

حصلنا على قائمة البواخر المسماة من قبل قائد البحرية الأمريكية مفصلة لجميع البواخر المراقبة من قبل قوات الائتلاف البحرية في الخليج العربي ، وطابقنا كل باخرة في قائمة مبيعات تصدير النفط لـ SOMO التي تشمل البواخر المرشحة.

٤-١-١

وجدنا انه خلال الفترة من ١ كانون الثاني إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ أبرمت SOMO عقود مع ٢٩ عميل مبيعات تصدير النفط .

٥-١-١

وجدنا أن مبيعات تصدير النفط والمنتجات النفطية قد تمت من خلال خطابات الاعتماد . معاملات نقدية ومقايضة كما هو مسجل في سجلات SOMO المحاسبية للفترة من ١ كانون الثاني إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ وهي كالتالي:

النفط	منتجات نفطية	الإجمالي
خطابات اعتماد	\$١٠,٣٨٢,٥١٠,٥٤٦	\$١٠,٣٨٢,٥١٠,٥٤٦
نقد	٢٢٨,٥٤٧	٧٩,٧٠٦,٢٢١
مقايضة	٦٣,١٥٢,١٣٨	٩٩,٨٩٦,١٣٣
	\$١١٦,٢٣١,٦٦٩	\$١٠,٥٦٢,١٢٢,٩٠٠

أن مبلغ مبيعات تصدير النفط التي جرت خلال خطابات الاعتماد تشمل مقبوضات الفائدة ل \$٤٥,٤٧٤ لتحويلات المصرفية المتأخرة وهو صافي مدفوعات مطالبات غرامة التأخير ل \$١٢,٩٥٢,٤٣٠ التي حدثت خلال الفترة من ١ كانون الثاني إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ .

٢-١ الإجراء:

قارنا قائمة مبيعات التصدير بالمبالغ المودعة في حساب مقبوضات عائدات النفط بالنيابة عن البنك المركزي العراقي من مصرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك .

النتائج:

٣-٢-١ خطابات ضمان

وجدنا عائدات من مبيعات تصدير النفط للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ فقد أودعت في حساب مقبوضات عائدات النفط تقريبا بعد ٣٠ يوم من الرفع وفقا لشروط خطابات الاعتماد وكالتالي:

مودع في حساب مقبوضات عائدات النفط للفترة :

\$٨,٣٦٨,١١٥,٩٥٩	١ كانون الثاني ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥
٢,٠١٤,٣٩٤,٥٨٧	إضافة إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥
<u>١٠,٣٨٢,٥١٠,٥٤٦</u>	

النقد

٢-٢-١

وجدنا أن صافي الدفعات النقدية المقدمة المستلمة أو العائدات لمبيعات تصدير النفط والمنتجات النفطية خلال الفترة من ١ كانون الثاني إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ والبالغة \$٧٩,٧١٦,٢٢١ (ومنذ بداية ٢٢ ايار ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ : \$١٧٧,٤٧٨,٢٤٠) لم تكن مودعة في حساب مقبوضات عائدات النفط أو صندوق تنمية العراق أو صندوق التعويض وطبقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ أودعت هذه المبالغ في حساب مصرفين عراقيين و مصرف أردني تشرف عليها شركة تسويق المنتجات النفطية.

خلال الفترة من ١ كانون الثاني إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ حولت شركة تسويق المنتجات النفطية \$٥٨,٣٥٤,٥١٩ (منذ البداية إلى ٣٠ حزيران: \$٨٢,٥٣٢,٩٩٧) إلى وزارة النفط كانت ميزانية الحسابات المصرفية لشركة تسويق المنتجات النفطية SOMO في ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ : \$٩٤,٩٤٥,٢٤٣ .

معاملات المقايضة:

٣-٢-١

وجدنا أن SOMO قد ارتبطت بمعاملات مقايضة لصادرات النفط والمنتجات النفطية وتتألف هذه المعاملات بصورة رئيسية من صادرات مخلفات النفط الاسود المتبقي مقابل منتجات النفط الخفيفة وتصدير النفط الخام مقابل الكهرباء والمنتجات النفطية الخفيفة من الحكومة السورية.

(صندوق تنمية العراق)

تقرير عن النتائج الفعلية المتصلة بحساب عوائد النفط المستمرة للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ (كل المبالغ بالدولار الأمريكي)

٤-٢-١

أن قيمة وحجم صفقات المقايضة هذه للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ لغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ وكما مسجلة من قبل شركة تسويق النفط كانت كما يلي:

المجموع	المشتقات النفطية	النفط	
\$١٣٢٠٧١٥١	٤٠٠٦٩٧١	٩٢٠٠١٨٠	كانون الثاني
١٠٥٢٨٢٧٥	٩١٤٨٤٥	٩٦١٣٤٣٠	شباط
٢٣٤٦٨٦١٠	٩٣٩٦٩٢٧	١٤٠٧١٦٨٣	آذار
٢٠٩٨٢١٧١	٧٨٨٥٠٣٠	١٣٠٩٧١٤١	نيسان
١٦٧٥٥٤٤٤٢	١٠٨٠٦٩٨١	٥٩٤٨٤٦١	مايس
<u>٤١٩٥٤٤٨٤</u>	<u>٩٧٣٣٢٤١</u>	<u>١١٢٢١٢٤٣</u>	حزيران
٩٩٨٩٦١٣٣	٣٦٧٤٣٩٩٥	٦٣١٥٢٨٣٨	

القيمة الكلية لصفقات المقايضة للفترة من البداية لغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ كانت \$٥٦١,١٠٤,٧٦٤ وحيث أن هذه لم تكن صفقات نقدية فلا يوجد هناك إيداع في حساب بنك مبيعات النفط ولا في صندوق التنمية أو صندوق التعويضات.

٥-٢-١

منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ فان شركة تسويق النفط ارتبطت بصفقات المقايضة مقابل النزود بالطاقة الكهربائية والمنتجات النفطية الخفيفة مع الحكومة السورية. توقف استيراد الكهرباء في أيلول ٢٠٠٤ واستأنف ثانية في حزيران ٢٠٠٥ أن الرصيد وطبقا للحكومة السورية وكما تم احتسابه من قبل شركة تسويق النفط كان ٤,٨٩٣,٩٤٩ في ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ ولم يتم تأكيد هذا الرصيد من الحكومة السورية.

المبيعات غير المطابقة و غير المرخصة للعراق

٦-٢-١

لاحظنا أن مبيعات تصدير النفط الاسود وكما مسجلة لدى شركة تسويق النفط المنخفضت بواقع ٤٢٠,٧٣٤ طن من اصل ١,٠٩١,٧٠٢ طن للفترة من ٢٩ حزيران ٢٠٠٤ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ بمعنى انخفاض مقداره ٩٧٢,٣٦٩ طن عند مقارنته للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٤ ولغاية ٢٨ حزيران ٢٠٠٤.

المجموع	صفحة المقايضة	النقد	الفترة
\$946,2108	\$946,2108		٢٢مايس ٢٠٠٣ - ٣١ ك ٢٠٠٣
١٤٧٦٣٦٩٢٤	١٣٧٦٩٣٥٦٢	٩٩٤٣٣٦٢	ك ٢٠٠٤-٢٨ حزيران ٢٠٠٤
١٢٢٥٥٨٧٩٧	٧٤١٥٨٢١٠	٤٨٤٠٠٥٣٧	٢٩حزيران ٢٠٠٤-٣١ ك ٢٠٠٤
<u>١٢٥٤٨٣٨٩٢</u>	<u>٣٦٧٤٣٩٩٧</u>	<u>٩٨٧٣٩٨٩٥</u>	١ ك ٢٠٠٥-٣٠ حزيران ٢٠٠٥
٤٩٠٢٨١٧٢١	٣٤٣١٩٧٩٢٧	١٤٧٥٨٣٧٩٤	

طن	طن	طن	الفترة
١٠٨٦٢٨٠	١٠٨٦٢٨٠		٢٢مايس ٢٠٠٣ - ٣١ ك ٢٠٠٣
١٦٤٩٣٣٧	١٥٤٩١٩٨	٩٤١٣٩	ك ٢٠٠٤-٢٨ حزيران ٢٠٠٤
١٠٩١٧٠٢	٧٥٩٢٤٤	٣٣٢٤٥٨	٢٩حزيران ٢٠٠٤-٣١ ك ٢٠٠٤
<u>٦٧٠٩٦٨</u>	<u>٢٣٥٤٤١</u>	<u>٤٣٥٢٢٧</u>	١ ك ٢٠٠٥-٣٠ حزيران ٢٠٠٥
٤٤٩٢٢٨٧	٣٦٣٠١٦٣	٨٦٢١٢٤	

- أن قيمة المبيعات المقدرة بعد تخفيض مبيعات الصادرات تقدر ب \$٧٩,٠٠٠,٠٠٠ عند مقارنتها للفترة من ٢٩ حزيران ٢٠٠٤ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٤ أو ١٨٢ مليون دولار لدى مقارنتها للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٤ ولغاية ٢٨ حزيران ٢٠٠٤.

لم يسمح لنا بالوصول إلى بيانات حسابات وزارة النفط أو نزود بتفسير مرض عن أسباب انخفاض لمبيعات المحروقات

٧-٢-١

تعتقد سلطة التحالف المنحلة أن هناك كمية غير معروفة من النفط ومشتقاته قد تم تهريبها من العراق من خلال حرق إجراءات التسويق والبيع والحصول على النقد بالرغم من التدقيق الداخلي الذي أجرته وزارة النفط وكذلك شركة تسويق النفط وكذلك سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة.

أن الحكومة العراقية تعتقد في ظل الغياب التام لنظام القياس المتري فليس من الممكن تحديد حجم كل صادرات البترول ومشتقاته وبالتالي إيداع العوائد في حساب بنك الادخار ولم يكن من العملي بالنسبة لنا توسيع إجراءاتنا لتشمل تقدير مثل هذه المبالغ.

٢- حساب عائدات النفط

١-٢ طريقة العمل:

تم إعادة احتساب المبالغ التي يتوجب أن تحول من حساب عائدات النفط خلال الفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ لتنفيذ متطلبات قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الفقرة ٢٠-٢١ ومطابقة المدفوعات مع أيداعات صندوق التنمية وكذلك النقد المحول لحساب صندوق التعويضات.

النتائج النهائية

أن عوائد مبيعات النفط للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ قد تم إيداعها في حساب عائدات النفط وتم مباشرة إيداع ما مقداره ٩٥% في حساب صندوق التنمية والباقي وهو ٥% قد تم إيداعه في صندوق التعويضات.

وان صندوق التعويضات قد تم استحداثه طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والقرارات اللاحقة ذات الصلة نتيجة لقيام العراق بغزو الكويت ١٩٩٠.

٢-١-١

أن العوائد المتأتية من مبيعات النفط ومشتقاته المودعة في حساب عائدات النفط الخولة مباشرة إلى صندوق التنمية وصندوق التعويضات للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ كانت كما يلي:

فترة التصدير	صندوق عائدات النفط	صندوق التنمية	صندوق التعويضات
١ كانون الثاني ٢٠٠٥ إلى	٨,٣٦٨,١١٥,٩٥٩	٧,٩٤٩,٧١٠,١٦٢	٤١٨,٤٠٥,٧٩٧
٣٠ حزيران ٢٠٠٥			
٢٩ حزيران ٢٠٠٤ إلى	١,٣٢٦,٢٢٦,٧٩١	١,٢٦٠,٢٠٠,٤٥١	٦٦,٣٢٦,٣٤٠
٣١ كانون أيلول ٢٠٠٤			

\$٤٨٤,٧٣٤,١٣٧ \$٩,٢٠٩,٩١٠,٦١٣ \$٩,٦٩٤,٦٤٢,٧٥٠

أن مبلغ \$ ١,٣٢٦,٥٢٦,٧٩١ يمثل عوائد مبيعات النفط ومشتقاته للفترة من ٢٩ حزيران ٢٠٠٤ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٤ والتي تم إيداعها في حساب عوائد النفط للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ لغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥.

٣-١-٢

وجدنا أن التخصيص قد تم وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الفقرات ٢٠-٢١

٣- صندوق التعويضات

٣-١ طريقة العمل

لقد حصلنا على خطاب من الأمم المتحدة يؤكد أن المبلغ المحول من عوائد النفط إلى صندوق التعويضات للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥.

النتائج:

١-١-٣

طابقنا المبلغ المحول من حساب صندوق عوائد النفط إلى صندوق التعويضات مع المبلغ المثبت من الأمم المتحدة للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥.

حيث أن الإجراءات أعلاه لم تبين على أساس تدقيقي أو مراجعة لتتطابق مع المعايير الدولية في التدقيق أو حتى معايير المراجعة الدولية فأنا لا نستطيع إعطاء ضمانة فيما يتعلق بحساب عوائد النفط للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ .

لقد طبقنا إجراءات إضافية وهناك مواضيع أخرى لفتت انتباهنا ويتوجب كتابة تقرير بشأنه إليكم .
لقد أجرينا اختبار حول بيان العائدات النقدية ودفعات تخص صندوق التنمية العراقي للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ مع تقريرنا التدقيقي الصادر في ٢٩ أيلول ٢٠٠٥ .

لقد عبرنا عن رأينا التدقيقي فيما يخص إتمام العوائد النقدية وكذلك بيناه في النتائج في القسم ١-٢-٢ وقد عبرنا لاحقا عن رأينا التدقيقي حول إتمام مبيعات التصدير للنفط ومشتقاته وهو ما عبرنا عنه كذلك في الفقرات ١-٢-٦ و ١-٢-٧ أعطينا رأينا التدقيقي لاحقا حول إتمام وصحة التعاقدات .

أن القصد في هذا التقرير هو فقط لمعلومات واستخدام الحكومة العراقية وكذلك اللجنة الدولية لمراقبة صندوق التنمية العراقي وليس القصد منه أن يكون ولا يجب أن يكون مخصص لاستخدام أية جهة أخرى غير الجهات المنسوبة عنها وعموما فأن هذا التقرير هو موضوع لبيان عام ولم يتم تحديد توزيعه.

نحن لا نقبل أو نفترض أية مسؤولية لأي غرض أو أي شخص آخر يطلع على هذا التقرير أو الأيدي الأمينة التي ستداوله وسيتم الموافقة على ذلك تحريريا .

بغداد-العراق

٢٩ أيلول ٢٠٠٥

الملحق أ استناداً مع خطاب الالتزام المالي الصادر في ١٦ تموز فأن الإجراءات الواجب تطبيقها على حساب عائدات

النفط المسووك بالنيابة عن البنك المركزي العراقي في مصرف الاحتياطي الفدرالي

١- أن ما تم الحصول عليه من شركة تسويق النفط :

١-١ قائمة بمبيعات النفط مع سجل الأستاذ لمبيعات شركة تسويق النفط .

٢-١ مطابقة قائمة المبيعات مع المبالغ المودعة في بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي / نيويورك.

٢- إعادة احتساب المبالغ الواجب تحويلها من حساب عائدات النفط لتتماشى مع متطلبات قرار مجلس الأمن الدولي

١٤٨٣ الفقرات ٢٠ و ٢١ أو مطابقة هذه الدفعوعات مع النقد المودع في صندوق التنمية العراقي وكذلك النقد

المودع لحساب صندوق التعويضات.

٣- الحصول على تأكيد من الأمم المتحدة بشأن المبالغ الخولة من حساب عائدات النفط إلى صندوق التعويضات

للفترة من ١ كانون الثاني ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ .